# أثر التنسيق بين الأجهزة العسكرية والأمنية في إطار منظومة الدفاع المدني

# The effect of coordination between the military and security agencies within the civil defense system

درويش سهيلة

كلية الحقوق -جامعة الجزائر 1

souhiladerouiche@yahoo.com

تاريخ الإرسال:2021/06/10، تاريخ القبول:2022/05/13، تاريخ النشر: جوان 2022

**الملخص:**

إن الدول بما تتمتع به من إمكانيات مادية وقوى بشرية ومن تكنولوجيا متطورة لم يعد مقبولا أن يكون الحدث سبب الكارثة مفاجئا فى توقيته وعنفه مدمراً للأخضر واليابس يصحبه ضحايا وتشريد للإنسان، وتقف الأجهزة المسؤولة عن المواجهة مشلولة أو يتسم رد الفعل بالعشوائية وسوء التقدير وبلا فاعلية وبعدم وجود خطة عملية مسبقة تعمل على التنظيم والتنسيق لمواجهة الحدث، ويجدر القول أن التفاعل الموجود بين الجيش الوطني الشعبي والمؤسسات الامنية اصبح عنصرا اساسيا ومصيريا في تحقيق نجاح عمليات التدخل في اطار منظومة الدفاع المدني.

**الكلمات المفتاحية:** الدفاع المدني، القوات العسكرية، الأمن المدني، الكوارث والأزمات، الحماية المدنية.

**المؤلف المرسل:** درويش سهيلة

**Abstract:**

It is no longer acceptable for states, with their material capabilities, manpower and advanced technology, for the event to be the cause of the disaster, sudden in timing, and its violence destructive to the green and everyday, accompanied by victims and displacement of people, and the agencies responsible for confrontation are paralyzed and paralyzed. A prior operational plan that works on organizing and coordinating to face the event.

It is worth saying that the interaction that exists between the People's National Army and security institutions has become an essential and decisive element in achieving the success of intervention operations within the framework of the civil defense system.

**Keywords*:*** Civil Defense; Militay forces; Civil Security; Disasters and crises; civil protection

**المقدمة:**

تعيش المجتمعات المعاصرة حالة شعور باللأمن المتزايد ناتجة عن تزايد حوادث الأزمات والكوارث والمخاطر الكبرى المترتبة عن التغيرات المناخية والأنشطة الزلزالية والبركانية المتزايدة والظواهر الوبائية الطبيعية والمفتعلة (الحروب البيولوجية غير المعلنة)، فضلا عن تلك الناتجة أيضا عن تكرار مخاطر الحوادث الصناعية للتسربات والانفجارات الكيماوية والطاقوية والنووية، فأصبح الدفاع المدني في هذا العصر ضرورة امنية واجتماعية واقتصادية بعد ان عانى الانسان من ضعفه أمام خطورتها وأثارها المدمرة ومن هنا فقد سعى الى وضع الاسس والمعايير المنظمة للحد من أثار هذه الكوارث[1].

فالدفاع المدني لا يخرج عن وصف الوظيفة الإنسانية المحتكرة من قبل الدولة وذلك في زمن السلم وفي زمن الحرب وهو بذلك يكرس مبدأ هاما في القانون العام وهو استمرارية المرفق العام بفعل انه يتعلق بإحدى المسؤوليات الجوهرية المنوطة بالدولة والتي كرسها الدستور الجزائري طبقا لنص المادة 24 منه:(الدولة مسؤولة على امن الأشخاص والممتلكات)[2] فهذا الأخير يعد واحدا من الركائز التي بفضلها يتوفر

---

[1] خالد بن عبد العزيز الحرفش، جهود جامعة نايف العربية للعلوم الامنية في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني، ورقة علمية مقدمة الى الملتقى العلمي الثاني للحماية المدنية والدفاع المدني "استراتيجية واليات اتخاذ القرارات لدى قادة الحماية المدنية والدفاع المدني في حالات الطوارئ"، 3 مارس 2012، ص 2.

[2] القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 ماريس 2016 يتضمن التعديل الدستوري المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في7 ديسمبر سنة 1996 والذي يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، ج ر، العدد 14، ص 07.

حسن سير مؤسسات الدولة ويساهم في حفظ الأمن العام، كما انه يشكل حيزا هاما في منظومة الدفاع الوطني.

أول قانون نضم الدفاع المدني هو القانون الفرنسي 11 جويلية 1938 المتعلق بالتنظيم العام للوطن في حالة حرب[1]. حيث تنص المادة الأولى منه على أن هذا القانون ينضم الوطن في زمن حرب وفي زمن السلم واصطلح عليه (la défense passive) ولقد ظهر هذا الأخير للمرة الأولى في إطار الحرب العالمية الثانية في نهاية عام 1931 وتطور بموجب القانون 11 جويلية 1938 السالف الذكر، لم يتوقف الأمر على ذلك الحال فالجنرال ديغول في ظل الجمهورية الخامسة فهم هذا الأمر تماما، وتوقع هذا الاتجاه ولاسيما من خلال المادة 17 من الأمر رقم 59-147 المؤرخ في7 جانفي 1959 المتعلق بالتنظيم العام للدفاع أين اصطلح عليه (la défense civile) في مادته 17[2] والذي عدل القانون 11 جويلية 1938 السالف الذكر. من خلال الامر رقم 147/59 يتضح ان الدفاع المدني جزء لا يتجزأ من منظومة الدفاع الشامل، ويرجع سبب عدم استقلالية الدفاع المدني عن الدفاع الوطني الى شمولية هذا الاخير الذي نزع عنه الصبغة العسكرية، الذي كانت تهيمن عليه لفترة طويلة بعد ان اكتشف محدودية هذه النظرية وعدم استجابتها للتطور المشروع لالتزامات الدول، ومتطلبات الجماعة الدولية[3]. كما ان الدفاع المدني ينسجم ويتطابق ويتداخل ايجابا في

[1] Loi du 11 juillet 1938 sur organisation générale de la nation pour le temps de guerres, journal officiel du 13 juillet 1938 rectificative : (journal officiel des 14 et 24 juillet 1938).

[2] Ordonnance n°59-147 du 7 janvier 1959 portant organisation générale de la défense. Journal officiel du 10 janvier 1959.

[3] بلمداني علي، ممارسة الدولة للدفاع الوطني، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر -1، كلية الحقوق بن عكنون، السنة 2012-2013، ص 153.

الاشكال الاخرى للدفاع: كالدفاع الاقتصادي والدفاع العسكري وكذا الدفاع الثقافي الذي بدأت معالمه تظهر مؤخرا[1].

في الجزائر، المنظومة التشريعية التي تنظم هذا العمل الدفاعي، وكذا الأمن والحماية المدنية في مجملها، نص عليها القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة[2] وبمقتضى المراسيم 85-231 و 85-232 حيث يحدد الأول شروط وطرق تنظيم عمل التدخلات والإغاثة في حال وقوع كوارث " أما الثاني فيخص "الوقاية من مخاطر الكوارث"[3] فمن خلال دراسة هذه النصوص القانونية يتضح لنا أن الدفاع المدني يضمن الانذار من كل الكوارث والأزمات، كما يساهم في مهام الوقاية، البحث، التكوين والإغاثة، التي تتطلب في أي وقت المحافظة على حياة الأشخاص، الممتلكات والبيئة، واعتمادا على ما سبق فان الدفاع المدني يسمح بلا شك بالمحافظة في ضرورة تأثير الأزمة على حسن سير الدولة والمؤسسات وحياة البلد والسكان، فالشواهد التاريخية أثبتت أن أهمية التي تحيط بالدفاع المدني تستحق الاعتراف به فهو يدخل في إطار تنظيم مسعى التضامن الوطني في مواجهة حالات استثنائية تتسبب فيها أزمة راجعة إلى نزاع شامل أو كارثة من أي نوع.

---

[1] JacqueIine Coste–Iascoux directrice de recherche au centre natureI de Ia recherche scientifique, centre détudes de Ia vie poIitique français (CNRS/CEVIPOF), page 4.

[2] ج ر، العدد 84، ص 13.

[3] ج ر، العدد 36، ص 1285-1290.

رغم تعدد التعاريف المتعلقة بالدفاع المدني اخترنا تعريف اقل ما نقول عنه انه الأقرب لموضوعنا، عرف الأميرال مي ماريو رينو بان: الدفاع المدني هو جملة من الأعمال تهدف إلى ضمان امن البلد بكل الوسائل والموارد مما يتطلب هيكلا يعتمد عليه في كل لحظة، وذلك بتعاون القوات العسكرية مع المنظمات الوطنية المسؤولة عن الدفاع المدني أثناء الكوارث والأزمات[1] ، من خلال هذا التعريف يتضح ان التنسيق عنصر مهم وأساسي لإدارة الكوارث وحالات الطوارئ فهناك العديد من الاعمال والمهام التي تتعلق بالتنسيق الامني بين مختلف المؤسسات سواء كانت تابعة لوزارة الدفاع الوطني مدعما بذلك نشاط الدفاع الوطني المتجسد في مهام الجيش الذي يتدخل في إطار قانوني محض حسب الأوضاع الإستثنائية وعلى وجه الخصوص عندما تبدو الوسائل المستعملة من طرف السلطات المدنية غير كافية مقارنة بالأخطار المحدقة بالأشخاص والممتلكات داخل التراب الوطني وبالمقابل الاجهزة الامنية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية كل من الامن الوطني والمرفق العام للحماية المدنية لما يتمتع به من أولوية في حال وقوع كارثة كالقيام بعمليات الحماية، ولكل جهة مشاركة بمواجهة حالات الطوارئ والكوارث مهام وادوار محددة كل حسب اختصاصه ومسئوليته، لذا كان من الواجب ان يعمل الجميع في تجانس

[1] مي ماريو رينو، التشريع والتنظيم ودور القوات المسلحة في إطار التعاون العسكري المدني، مجلة مجلس الامة، العدد 24 جانفي 2006، ص 21.

وتوافق دون ازدواجية وتداخل[1]. من هذا المنطلق، يدور التساؤل الأتي لهذه الدراسة حول الاشكالية التالية:

- **هل استطاعت القوات العسكرية والأجهزة الأمنية الأخرى من خلال التنسيق فيما بينها لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث ان تثبت دورها في إطار منظومة الدفاع المدني في الجزائر؟**

سنتناول بالدراسة في (النقطة الأولى) الأجهزة التابعة لوزارة الدفاع الوطني في حين في (النقطة الثانية) فيكون النصيب منه للمرافق التابعة لوزارة الداخلية.

**1. الأجهزة النظامية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.**

المقصود بالأجهزة التابعة لوزارة الدفاع الوطني كل من الجيش الوطني الشعبي وكذا الدرك الوطني طبقا لما يقرره القانون فلكل منهما دور في إطار منظومة الدفاع الوطني في إطار منسق ومنضبط.

**1. 1. الجيش الشعبي الوطني.** من المعلوم ان المهام الدائمة للجيش الوطني الشعبي تتجسد في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، لذا فهو مكلف بضمان الدفاع عن وحدة وسلامة التراب الوطني وحماية مجاله البري والبحري والجوي هذا من جهة ومن جهة اخرى يضطلع الجيش الشعبي الوطني بدور ريادي في النظام

[1] محمد صالح العريني، عباس ابو شامة، مدى فاعلية التنسيق الامني لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث (دراسة ميدانية على ضباط الدفاع المدني – الشرطة) في منطقة القصيم، رسالة مقدمة اكتمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض، السنة 1431-1432هـ، ص 2.

الوطني لتسيير الكوارث باعتباره مصلحة عمومية، تطبيقا لنص المادة 57 من الأمر 20/04[1] يخضع تدخل الجيش الشعبي الوطني في عمليات في حالة وقوع كوارث إلى القواعد المحددة بموجب القانون 23/91 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 المتعلق بمشاركة الجيش الشعبي الوطني في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية[2]، والمرسوم الرئاسي رقم 91-488 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991 الذي حدد شروط وكيفيات مساهمة وحدات الجيش وتشكيلاته في مهام حماية الامن العمومي تحت رقابة وإدارة السلطات المدنية والعسكرية المادة السادسة منه[3] يتضمن تطبيق القانون رقم 91 -23[4].

**1. 1. 1. تسيير الكوارث... الجيش الشعبي الوطني دوما في الطليعة.**

واجهت الجزائر عبر التاريخ العديد من الكوارث الخطيرة ورغم حصول الحماية المدنية على كافة الوسائل الضرورية في مجال الوقاية وإدارة الكوارث، إلا انه يجب تضافر جهود جميع الاطراف المعنية بالتدخل مثلما حدث في كل من زلزال مدينة الأصنام (الشلف حاليا) في سنة 1980 وحريق الغابات سنة 1993 وزلزال مدينة معسكر سنة 1994 وزلزال عين تيموشنت في سنة 1999، وفيضانات باب الواد 2001

[1] القانون 20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المرجع السابق، ص 13.

[2] القانون 23/91 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الامن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، العدد 63، ص 2396.

[3] السلطات المدنية والعسكرية المعنية: (وزير الداخلية والجماعات المحلية، وزير الدفاع الوطني، قائد اركان الجيش الوطني الشعبي)، ج ر، العدد 66، ص 2548.

[4] المرجع السابق، ج ر، العدد 63. ص 2396.

والانفجارات الصناعية في مصنع سيكيدة سنة 2004 والفيضانات التي شهدتها ولاية غرداية في الفاتح من أكتوبر 2008 وزلزال بومرداس سنة 2003 واجتياح الجراد في سنوات 1987-1988-2004-2005 وعواصف الثلوج في السنوات 2005 – 2012 -2013 وعمليات الإنقاذ البحري، وكذا أثناء حرائق الغابات في منطقة أرزيو سنة 2014 أين أدى الجيش الشعبي الوطني دورا طلائعيا في إدارة تلك الكوارث، من جهة أخرى تعهد الوقاية من وقوع الكوارث في المقام الاول الى السلطة المدنية التي يتوجب عليها اتخاذ اجراءات محددة ودقيقة في حين يتمثل دور الجيش الشعبي الوطني في ادارة تلك الكوارث وتقديم الدعم الضروري.

قدم الجيش الشعبي الوطني في كل مرة يد العون للسلطات المدنية من اجل حماية الأشخاص والممتلكات فإلى جانب مهامه التقليدية المتمثلة في حماية التراب الوطني يساهم أيضا في عمليات نجدة وإنقاذ الضحايا وضمان الإسعافات الأولية الاستعجالية والتزويد بالمعدات اللازمة لفتح الطرق والمسالك ونقل المساعدات الغذائية والحفاظ على الأمن العام، وبالتالي يؤدي الجيش الشعبي الوطني دورا هاما في المنظومة الوطنية لتسيير الكوارث فمشاركته في عمليات الإنقاذ في حالة وقوع الكوارث يكون بناء على طلب من الوزير الأول وبعد التشاور مع الجهات المختصة المدنية والعسكرية، كما تخضع مشاركته في عمليات الإنقاذ للقانون رقم 91-23 المتعلق بمشاركة الجيش الوطني الشعبي في

عمليات الإنقاذ للحفاظ على النظام العام خارج الحالات الاستثنائية[1]، ويستجيب هذا الأخير دائما للتدخل في حال وقوع كوارث جنبا إلى جنب مع الهيئات الأخرى ويسخر كل الوسائل والآليات اللازمة المستخدمة في إطار مخطط تنظيم النجدة في حين تكتفي السلطات المدنية باستخدام الوسائل الموفرة من طرف المديرية العامة للحماية المدنية والهيئات المدنية الأخرى ولا تلجا إلى استغلال وسائل الجيش الشعبي الوطني على اعتبار أن هذه الأخيرة تستعمل فقط لتعويض النقص والعجز المسجلين، كما تجدر الإشارة انه في حال تدخل الجيش الشعبي الوطني يكون ذلك تحت مسؤولية الهيئات المدنية، علما أن السلطة العسكرية هي المسؤولة على تحديد الوسائل والمعدات التي يتم استعمالها وتحتفظ بالمراقبة العملياتية لعمليات الإنقاذ كما يعود قرار استغلال الوسائل العسكرية والمعدات أثناء وقوع الكوارث إلى رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني أما إذا تعلق الأمر بخطر يهدد الأفراد فيؤخذ القرار على المستوى المحلي أي من قبل قائد الناحية العسكرية أو قائد القطاع العملياتي أو من قبل قائد الوحدة المتواجدة بمحاذات موقع الكارثة[2]، ومن اجل تنفيذ هذه المهمة بفعالية أقام الجيش الشعبي الوطني نظاما يسمح

---

[1] عبد الغني بشينية، لا مية بن دادة، التعبئة العامة والتدخل اثناء الكوارث اشواط المعتبرة، سلسلة خاصة الجيش الوطني مسيرة وتاريخ، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، اول ماي الجزائر، الجمهورية الجزائرية، العدد 3، افريل 2013، ص 60.

[2] عبد الغني بشينية، لا مية بن دادة، مجلة الجيش، العدد 3، افريل 2013، المرجع السابق، ص 40، 62 و83.

بوضع استراتيجيات وخطط قادرة على توفير الدعم لتدخل السلطات المدنية على المستوى المحلي والوطني وعلى المستوى الإقليمي وبشكل عام يعمل الجيش الوطني الشعبي على تعزيز ودعم بعض الهيئات ويحل محلها في بعض الظروف الاستثنائية وقد وضعت هيئات مكلفة بالتخطيط وإعداد التدخلات قبل وقوع أي كارثة، وكذا إنشاء خلايا أزمة تقوم بالإشراف على عمليات التدخل مباشرة عند وقوع الكارثة إلى جانب اللجان المشتركة بين الوزارات والمسؤولة على عمليات الإنقاذ في إطار مخططات النجدة والإنقاذ وكذا مخطط تل البحر وكذا مخططات الطوارئ والتي تسمح بدورها بوضع بصفة مسبقة الوسائل الواجب استغلالها وقدرات التدخل المكلفة بعملية التدخل في حالة وقوع كارثة.

**1. 1. 2. الهيئات المسؤولة عن إدارة الأخطار الكبرى** : وتتمثل في :

ا- **مكتب التعبئة و الاخطار الكبرى:** في اطار اعادة هيكلة اركان الجيش الوطني الشعبي تم انشاء مكتب للتعبئة ضمن دائرة التنظيم والإمداد طبقا للقرار الصادر في 09 ماي 1992 الذي تحول بعد ذلك إلى مكتب التعبئة والأخطار الكبرى طبقا للقرار رقم 294 في 21 اوت 2005 التابع لدائرة التنظيم والإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي هو جهاز مركزي مكلف بتسيير الأخطار الكبرى وتحديد سياسة مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مكافحة الآثار الناجمة عن الكوارث وضمان التنسيق مابين اركان الجيش الوطني الشعبي والجهاز المدني المختص

في مجال تسيير الكوارث[1]، إذ تسمح التعبئة بتحقيق الاهداف الوطنية والحفاظ على مصالح البلاد من الاخطار والتهديدات المتوقع حدوثها والتي بإمكانها أن تشكل تهديدا لسلامتها الترابية أو مصالحها الحيوية.

**ب –هيئة الأخطار الكبرى:** تتوفر كل قيادات القوات على هيئة تدعى الاخطار الكبرى ضمن قسم التنظيم والتعبئة والأخطار الكبرى مكلف بوضع مخططات التدخل وتخطيط الوسائل والمعدات الخاصة للاستغلال او التي يجب الحصول عليها حسب مجالات التدخل اثناء حدوث الكوارث الى جانب تحديد مختلف المناهج ووضع استغلال هذه الوسائل والحفاظ على جاهزية القوات وإعداد الوسائل المستخدمة، وكذا دراسة واقتراح لرئيس اركان الجيش الوطني الشعبي جميع التدابير الرامية لتحسين اداء تدخلات الجيش الوطني الشعبي[2].

ج–**الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال** : في اطار مساهمة الجيش الوطني الشعبي في مجال تسيير الكوارث والأخطار الكبرى قررت القيادة العليا انشاء اول وحدة كبيرة بحجم فوج تدعى الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال متخصصة في تسيير الكوارث الطبيعية والصناعية، وقد شرع في تكوين وإعداد هذه الوحدة ابتداء من أوت 2009 وهو تابع لهندسة القتال لقيادة القوات البرية، ومن اجل القيام بمهامه على اكمل

---

[2] ب. بوعلام، ع، عبد المالك. مجلة الجيش، الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال جاهزية دائمة، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، اول ماي الجزائر، الجمهورية الجزائرية، العدد 590 سبتمبر 2012، ص 10، 13.

وجه يضم الفوج عدة وحدات فرعية ترتبط نشاطاتها بعمليات الدفاع المدني وحماية الاشخاص والممتلكات عند وقوع الكوارث الطبيعية والصناعية[1].

أما فيما يخص مجال تدخل الجيش الوطني الشعبي خلال الكوارث يتمحور حول 12 مقياس من بين 14 والتي يحددها مخطط تنظيم النجدة (ORSEC) وينقسم تدخلاته على ثلاث مراحل (إعلان حالة الطوارئ والاستعلام وجمع وتحليل المعلومات، مرحلة التدخل السريع، مرحلة ما بعد الطوارئ بمثابة المرحلة الأخيرة قبل العودة إلى الوضع الطبيعي وتتميز هذه المرحلة بتنظيم الدعم ومرافقة السكان والمشاركة في عملية إعادة الإسكان المؤقت للمنكوبين)، وعليه بإمكان الدولة عند وقوع الكوارث حشد عناصر ووسائل الجيش الوطني الشعبي علاوة على الوسائل المعبئة في إطار مخطط ( ORSEC) من اجل سد النقائص المسجلة على مستوى الهياكل المدنية، أن هذه المعطيات تؤكد أن الالتزام الحقيقي للجيش الوطني الشعبي إلى جانب الأطراف الأخرى سواء كانت عمومية أو خاصة، ينتج عنه التنسيق بين أطراف المدنية والعسكرية لتحقيق المعادلة بين الاحتياجات والقدرات المتوفرة[2].

---

[1] قاسم حجاج، التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية، دراسة للشراكة عسكري–مدني خلال فيضان واد مزاب سنة 2008، ص 10.

[2] Nayla bin rahal, Identification des victimes de catastrophes : la gendarmerie nationale construit sa propre expérience, Soud horizons, journal électronique, 04-05-2018, EPA Horizons, 20 rue de la liberté, site internet, www.soudhorizons.dz

**1. 1. 2. مواقف الدرك الوطني اثناء الكوارث:**

إن الدرك الوطني قوة عسكرية منوطة بها مهام الأمن العمومي وتحكمه القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل في وزارة الدفاع الوطني والقوانين والتنظيمات المتعلّقة بمهمة الأمن العمومي، فهو جزء لا يتجزأ من الجيش الشعبي الوطني اذ يعتبر أحد دعامات الأمن والاستقرار، اعتبر الدرك الوطني منذ الاستقلال 1962 قوة عمومية تؤسس للحفاظ على النظام وتنفيذ القوانين، إن انتشار وحداته عبر ربوع الوطن واتصال أفراده بالمواطنين يجعل منه عنصر أمن فعال لفائدة السكان وعون ثمين للسلطات العمومية وهذا بفعل المساعدات التي يقدمها الدركيون لهم، إن اختيار أفراده ونوعية التكوين الذي يتلقونه والوسائل المتجددة على الدوام المزودة بها وحداته تجعل من هذه المؤسسة هيئة نخبوية في خدمة القانون والوطن، وعلى اثر تعرض الجزائر كغيرها من الدول الى العديد من الكوارث الطبيعية والتي خلفت خسائر مادية وبشرية مهولة ونظرا لحجم الكارثة وعجز جهاز الحماية المدنية الزم على مؤسسة الدرك الوطني التدخل بما تملكه من عدة وعتاد الى جانب مجموعة كبيرة من الفاعلين وهدفهم الاوحد هو انقاذ اكبر عدد من الارواح والممتلكات بالرغم من خلو قيادة الدرك الوطني على مكتب التعبئة والأخطار الكبرى مثله مثل الجيش الوطني الشعبي كما سبق بيانه، لكن تم إدراج جهاز يهتم بالأخطار الكبرى على مستوى قسم حفظ الامن باعتباره السلاح الذي يعنى بحفظ الامن العام مكلف بمهام الشرطة الادارية ويتدخل قبل

استدعاء وحدات الجيش الشعبي الوطني[1]، كما تمتلك القيادة العليا للدرك الوطني وحدة الدرك الخاصة بتحديد هوية ضحايا الكوارث التابعة للمعهد الوطني لعلم الإجرام والطب الشرعي أنشئت سنة 2012[2]، وفي سياق الحديث تمتلك قيادة الدرك الوطني وحدات التدخل تمثل في مجموعات للتدخل وسرايا مستقلة مقسمة على كل التراب الوطني، تمنح للدرك الوطني أكثر قدرة عملياتية، أن حضور فرق الدرك الوطني بوحداته الخاصة بالتدخل كان بارزا في كل الكوارث التي عرفتها الجزائر على اختلافها وبحسب حجمها وأثارها، فأثناء زلزال الأصنام (الشلف) سنة 1980 لعب الدرك الوطني دورا فعالا في تسهيل حركة المرور لتمكين وسائل الإسعاف من الوصول إلى الأماكن المتضررة وضرب طوقا أمنيا للحفاظ على الممتلكات وتقديم الإسعافات الأولية والمعلومات الضرورية ومد يد المساعدة للسلطات المدنية المسؤولة.

كما عملت فرق الدرك الوطني المتواجدة في مختلف البلديات التابعة للولاية خلال زلزال بومرداس ماي 2003 بتقديم المعلومات المفصلة حول النتائج، إذ تقوم هذه الأخيرة بالتنسيق مع الوحدات العسكرية بضمان وصول المساعدات للمواطنين المنكوبين وللهيئة المكلفة بإدارة المخيمات التي تباشر عملية توزيعها وفقا لإعداد الأفراد المقيمين

---

[1] اللواء احمد بوسطيلة، ملف شامل بخصوص الدرك الوطني الجزائري، منتدى اللمة الجزائرية، 2013، من الانترنت، الموقع www.4algeria.com

[2] عبد الغني بشينية، لامية بن دادة، مجلة الجيش، العدد 3، افريل 2013، نفس المرجع، ص 69.

بالمخيمات[1]. دون أن نغفل فيضانات غرداية 2008 وكذا كارثة الجراد التي مست بعض مناطق الجنوب قام الدرك الوطني بالتنسيق مع الجيش الوطني الشعبي بعمليات تامين فرق المعالجة وقوافل نقل الوقود والمبيدات والوسائل المستعملة لمكافحة الجراد في مختلف المناطق المعنية خلال خريف 2004 وشتاء 2013 وما سببه من أضرار، لم يقتصر الأمر على ذلك فعلى اثر الكارثة الانسانية التي عرفها العالم مؤخرا اواخر عام 2019 من خلال انتشار وباء (كورونا) وامتدت خطورته إلى العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر في مطلع عام 2020 وأمام غياب الدواء المعالج واللجوء بالضرورة الى التدابير الوقائية لتجنب الآثار السلبية لهذا الوباء، فقد سخرت المديرية العامة للدرك الوطني ما تملكه من إمكانيات وذلك على مستوى 48 ولاية من اجل تعقيم شوارع المدن وبعض مقرات المؤسسات وذلك على نطاق واسع من اجل التقليل بنسبة ضئيلة من خطورة هذا الوباء[2]، أن التدخل المتكرر لفرق الدرك الوطني اثر الكوارث الكبرى الى جانب الاطراف الاخرى على اختلافها يؤكد بأنه جزء لا يتجزأ من منظومة الدفاع المدني.

[1] مساهمة الدرك الوطني في الوقاية من وباء كورونا – ولاية بجاية –، قناة الجزائرية وان اخبار الواحدة زوالا، 31 مارس 2020.

[2] المرسوم التنفيذي رقم94-248 المؤرخ في 10 أوت 1994، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الاداري، العدد 53، ص 20.

**2. الأجهزة النظامية التابعة لوزارة الداخلية.**

ان المقصود بالأجهزة النظامية التابعة لوزارة الداخلية كل من الامن الوطني والحماية المدنية فتطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم94 – 248 المؤرخ في 10 أوت 1994 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية، تنص 01 الفقرة الثانية منه على أن الأمن الوطني يجسد كمديرية عامة مثله مثل الحماية المدنية ويكونان تحت سلطة وزارة الداخلية ويساهمان في ضمان الدفاع والأمن المدنيين من خلال تكامل مثالي في الميدان[1].

**2. 1. الأمن الوطني في مواجهة الكوارث:** مما لا شك فيه أن الدفاع المدني يعد أحد اليات الشرطة باعتبار أن جهاز الشرطة هو القائم على تحقيق وظائف الدولة المتباينة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة، وعلى اعتبار أن جهاز الشرطة هو أحد الأجهزة الرئيسية والمؤسساتية التي تعتمد الدولة عليها فى شئونها الداخلية وجب علينا أن نتحدث عن الدور الذي تقوم به الشرطة في إطار منظومة الدفاع المدني[2]، فالشرطة الجزائرية تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية

[1] نبيل مصطفى ابراهيم، الدفاع المدني وحماية حقوق الانسان، ندوة علمية "قيم الحماية المدنية في المناهج العلمية"، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، 2008/2/27، ص 32.

[2] Mordjane Chérif avec agences, La police algérienne est la 5ème meilleure au monde, selon Interpol, par La rédaction-algerie focus, journal interactif, 27 juin 2013, redaction@algerie-focus.info <redaction@algerie-focus.info.

بالإضافة إلى ضمان حماية الاشخاص والممتلكات وكذا التحقيق في الجرائم والقبض على الجناة، كما تؤدي مهام الشرطة الروتينية الأخرى كمراقبة حركة المرور، ففي هذا الإطار فقد تم تصنيف الشرطة الجزائرية في المرتبة الخامسة عالمياً من قبل الأنتربول كأحسن شرطة[1] والسادسة عالمياً من حيث عدد الأفراد مقارنة بعدد السكان من قبل وكالة بلومبرغ الأمريكية[2].

لا بد أن نشير في هذا الصدد إلى أن الأمن الوطني هو الأخر يلعب دورا هاما في مجال الدفاع المدني حيث تكون مصالح الأمن في إطار القوانين المعمول بها في الخطوط الأمامية وقت حدوثها لمعاينة الأماكن المتضررة وتسهيل تنقل وسائل الإنقاذ وتنظيم المرور وحراسة الأملاك العمومية والخاصة وذلك بضمان أمن الأشخاص والممتلكات، حفظ النظام والأمن العمومي، قمع المخالفات المرتكبة في المنطقة المنكوبة، وتنظيم تنقل الأشخاص والممتلكات، كما تكلف أيضا بالقيام بعمليات التأكد من هوية الجرحى والمتوفين والسهر على استرجاع وإنقاذ ما تبقى

---

[1] علي العقون، جريدة البلاد في تقرير لوكالة بلومبرغ الأمريكية : الجزائر سادس اكثر دولة في العالم من حيث عدد أفراد الشرطة نسخة محفوظة 04 مارس 2016، من الانترنت، على موقع www.elbilad.net

[2] بلقاسم كتروسي، الجزائر في صدارة الدول التى تدقن تسير الازمة، تصرف المتدخل في حالة حدوث الازمات عنوان لقاء نظمته محافظة الشرطة لولاية الجزائر، في إطار لقاء علمي نظمته محافظة الشرطة لولاية الجزائر يوم 19 جوان 2008 بمقر المجموعة الثامنة لوحدات الجمهورية للأمن، من الانترنت، الموقع: www.over.blog.com

من الآثار والأرشيف خاصة ما تعلق بالإدارات العمومية[1]، في هذا السياق الواضح يتدخل الأمن الوطني من خلال تسخير قدراته في مجال تأمين الأماكن التي مستها الأزمة بهدف مواجهة الكارثة التي يمكن أن تمس جزء أو كل التراب الوطني، يتم هذا العمل خلال حالات الأزمات الكبرى أين تلجأ السلطات العمومية إلى إجراءات إستثنائية لإغاثة السكان والتحكم في الظواهر السلبية والقضاء على مخلفاتها، ففي إطار التصور المشترك والمعمم لنشاط الأمن الوطني الذي يندرج ضمن أشكال تسيير الأزمات الكبرى تم إعداد "مخطط نموذجي للشرط" على مستوى مجموع أمن الولايات، لمواجهة الأخطار الكبرى التي يمكن أن تطال حياة السكان طبقا لأحكام مخطط الطوارئ والنجدة خاصة وحدة "الأمن والنظام العمومي" في هذا السياق فإن المهام المخولة لوحدة النظام والأمن العمومي تشكل الإطار الخاص الذي يتم من خلاله إعداد وإثراء مخطط التدخل الخاص بالشرطة حسب خصوصيات الكارثة، يقوم مخطط التدخل الخاص بالشرطة على ثلاثة محاور أساسية قبل أثناء وبعد الكارثة هي : (تعداد ما قبل حالة الطوارئ، تعداد ينشر خلال الكارثة، تعداد ينشر بعد الكارثة)، ولكي يقوم جهاز الشرطة بمهامه على أكمل وجه وقد استحدثت هذه الأخيرة تطبيقات تكنولوجية تساهم في التدخل لمواجهة الأخطار والكوارث، منجزة من طرف مهندسي وخبراء

[1] مولاي. ع، بمركز القيادة والسيطرة للامن الوطني، تطبيقات تكنولوجية لمواجهة الكوارث الطبيعية، يومية اخبارية الشرق، من الانترنت www.akhbarachark.dz.

الأمن الوطني وتحصي هذه التطبيقات التكنولوجية الجديدة كل المعلومات الضرورية قصد تسهيل تدخل الجهات المعنية في حال وقوع كوارث بالتنسيق مع المصالح الإدارية المعنية[1]، أن هذه المعطيات تأكد أن مصالح الأمن تكون في الخطوط الأمامية وقت حدوث الكوارث والأزمات مما يؤكد أهميته في إطار منظومة الدفاع المدني.

**2. 2. اولوية المرفق العام للحماية المدنية في مواجهة الكوارث والأزمات :** الحماية المدنية مرفق عمومي متواجد في الخط الأول لكل الدول في مواجهة المخاطر الكبرى رغم انه نشأ من جراء الحروب إلا انه أصبحت له شخصية بارزة تلعب دورا حتميا في كل بلدان العالم على اختلافه، نظرا للهدف الإنساني الذي تنشده[2] فهو مكلف بحماية الأشخاص والممتلكات وتتأرجح تدخلاته بين الوقاية والتدخل أثناء الكوارث الطبيعية والتكنولوجية إلى أخرى أكثر روتينية كحارسة الشواطئ أو نقل الجرحى والمرضى إلى جانب إخماد الحرائق بمختلف أنواعها والقيام بحملات التحسيس والتوعية من مختلف الأخطار ونظرا لطبيعة مهامها والتحديات التي تتعرض لها فإنها تسعى لتتطور باستمرار

[1] العميد بهيج بحليس، الدفاع المدني في خدمة المواطن، دار الكتاب اللبناني، المكتبة المدرسية، بيروت لبنان، الطبعة 1، السنة 1983، ص 34.

[2] بسعود بشير، أثر تطبيق المناجمنت على نجاعة ادارة الازمة من خلال نشاطات الحماية المدنية، شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: ادارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016-2017، ص 64.

لمسايرة التطورات التكنولوجية والنمو الديمغارفي كما تتميز بتنظيم إداري تقني وعملي لضمان التكفل الخاص بالمهمة الإنسانية المنوطة بها، لكن التعامل مع المخاطر الكبرى مسألة تخضع لاستراتيجية متكاملة تضعها وتتابعها أعلى مستويات الدولة خاصة أكثر خطورة منها، مما يجعل جهاز الحماية المدنية حلقة أساسية في سلسلة طويلة في اتخاذ القرارات. مع ذلك، فالإمكانات المسخرة من قبل الدولة قد تفشل في تحقيق مبتغاها في ظل كثرة المتدخلين المعنيين في حال حدوث كارثة طبيعية أو في حال غياب قنوات اتصال واضحة تحدد الأهداف والأولويات وراء كل عملية تدخل وهو الدور المحوري الذي تلعبه الحماية المدنية كمنصة تنسيق وتبسيط للمعلومات، ونظرا لأهميته فبعد الحرب العالمية الثانية عدت الحماية المدنية كعنصر من عناصر الدفاع المدني[1].

**2. 2. 1. الدور الذي تلعبه الحماية المدنية اثناء السلم والحرب :**

من مجرد فكرة لإنشاء جهاز لمكافحة الحريق إلى جهاز إستراتيجي عرف بالحماية المدنية يسهر ليلا ونهارا من أجل القيام بأعمال تقنية وإستراتيجية في مجال الوقاية والتدخل في إطار الكوارث الكبرى والأخطار الجسيمة ويسهر أيضا على مهام القيادة وإدارة الإسعافات وتنسيق المخططات الوقائية والتدخل وتسيير الكوارث إضافة إلى إدارة المصالح التقنية ووحدات الحماية المدنية، ووضع وسائل الإسعاف حيز

[1] الدكتور محمد بن علي كومان "الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب"، رسالة بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني)، 1 مارس 2002.

التنفيذ وضمان المهام الميدانية والتقنية والإمدادية وتوجيه المناورات وهذا بفضل رجال هم دائما مجندون للضرورة الميدانية حتى خارج أوقات عملهم وأثناء عطلهم لمواجهة كل وضعية استثنائية تهدد الأشخاص، الممتلكات والبيئة. وذلك تحت أوامر قياديهم الذين يسهرون على التحسين الدائم لمستواهم وتجديد معارفهم قصد التمكن من التقنيات الجديدة المواكبة لاحتياجات هذا السلك، وذلك من اجل إعطاء فعالية أكبر وخدمات أحسن في كل الضروف سواء العادية أو الاستثنائية بالتنسيق مع أطراف اخرى.

فلكل من السلطات المدنية والقوات المسلحة دور تكاملي في التسيير الحسن والتدخل أثناء الكوارث والأزمات التي تهدد حياة الأشخاص وممتلكاتهم، فعلى سبيل المثال فالحكومة الاسبانية قررت انشاء وحدة عسكرية للمطافئ قد يصل عدد أفرادها إلى 4.310 شخص متخصص، ليتم نشرها على كل مناطق البلاد يقودها لواء بوزارة الدفاع ويمكنها–أي الوحدة –التدخل في كل مناطق اسبانيا بناء على قرار من الوزير الأول، للمساهمة في أمن وحماية المواطنين في حال الإخطار الكبرى أو الكوارث أو للضرورة العمومية[1].

في بداية الأمر كان تدخل رجال الحماية المدنية جد محدود، إذ كان يقتصر على إطفاء الحرائق البسيطة وذلك لقلة العتاد وضعف

[1] مداخلة العقيد جوزي كيفيدو رويز، المرجع السابق.

الإمكانيات وكان يطلق عليهم اسم الاطفائيين حيث كانوا تابعين للبلدية ومع حدوث التطورات والإصلاحات السالفة تطورت مهام رجال الحماية المدنية وتوسع نطاقها إلى حماية الأشخاص والممتلكات والبيئة وفق المرسوم رقم 129/64 المؤرخ في 15 افريل 1964[1]، ولهذا يمكن تلخيص مهام جهاز الحماية المدنية اذ توكل لهذا الاخير مهام ومسؤوليات كبيرة وجسيمة لحماية السكان والممتلكات من المخاطر المختلفة سواء كانت طبيعية (مكافحة حرائق الغابات، الوقاية من خطر الزلازل، الوقاية من الفيضانات، الإنقاذ أثناء الثلوج) كما تتدخل مصالح الحماية المدنية في كل الأخطار التي يتسبب فيها الإنسان والتي تصيبه في نفسه وممتلكاته (التدخل أثناء الحروب، إخماد الحرائق بمختلف أنواعها، الأخطار الإشعاعية والتأثيرات البيولوجية، الإنقاذ في حوادث الطائرات والسكك الحديدية، الإنقاذ أثناء تهدم المباني)[2].

**2. 2. 2. الأجهزة التي تتمتع بها الحماية المدنية لمواجهة المخاطر:**

الجزائر على غرار بقية الدول تسعى جاهدة إلى الارتقاء بالمرفق العام للحماية المدنية سواء تعلق الأمر بالجانب المادي أو البشري من خلال

[1] المرسوم رقم129/64 المؤرخ في 15 افريل 1964 المتضمن التنظيم الإداري للحماية المدنية الجريدة الرسمية العدد 39، ص 550.

[2] صالح مهدي عماش، الدفاع المدني الشعبي، منشورات وزارة الثقافة، دار الحرية للطباعة ببغداد، الجمهورية العراقية، 1978، ص 59.

الموازنة بين الكفاءة في التكوين والتعداد وذلك من اجل الجاهزية التامة في أداء مهامه والتي تتنوع بين مهام في مواجهة الأخطار الطبيعية وأخرى في مواجهة الأخطار الصناعية، ونظرا لخطورة الكوارث الطبيعية وصعوبتها اضطرت المديرية العامة للحماية المدنية ومن اجل التفاني في أداء مهامها والخروج بأقل الخسائر في الأموال والممتلكات إلى إنشاء فرق متخصصة في الإنقاذ في حالة وقوع كوارث ولعل أبرزها وأهمها (فرق الكلاب المدربة' الرتل المتنقل لمكافحة حرائق الغابات، الأسطول الجوي، فرق الدعم والتدخلات الأولية، الفرق المتخصصة في : النووي، الراديولوجي، البيولوجي والكيميائي).

إن الهدف من إنشاء هذه الفرق كما سلف ذكره هو تسهيل عملية التدخل في حالة وقوع الكوارث للخروج بأقل الخسائر المادية والبشرية[1].

**الخاتمة:**

ان العلاقة الموجودة بين الاسلاك النظامية التابعة لوزارة الدفاع الوطني والأخرى التابعة لوزارة الداخلية علاقة تكاملية لما يتعلق الامر بحماية الاشخاص والممتلكات بغض النظر عن المهام الاصلية التابعة لكل جهاز، فعادة ما يتجاوز حجم الكارثة حدود المعقول فتعجز الاجهزة المدنية المكلفة بالحماية والوقاية على احتوائها لهذا ألزمت الدولة

[1] سليم لمين، عبد الله مقران، مجلة الحماية المدنية، المقر الاجتماعي 5 شارع احمد قارة البارادو، حيدرة، العدد 08، سنة 2009، 08 سنة 2009، ص 42.

الأسلاك الأخرى بالتدخل وهذا ما تأكد لنا من خلال الدراسة السابقة حيث ان كل جهاز وبالتنسيق مع الاجهزة الاخرى لعب دور بارز وفعال خلال الكوارث التي المت بالجزائر والشواهد خير برهان على ذلك، ولابد أن نشير في هذا الاطار إن التدخل في حال وقوع الكوارث على اختلافها لا يقتصر على المؤسسة العسكرية وما يقابلها من مؤسسات الأمنية الأخرى، بل يمتد إلى المجتمع بكل فئاته ومؤسساته مهما كان حجمها وموقعها في إطار تضامني واسع، كل ذلك من اجل التأكيد على أن التنسيق عنصر مهم وأساسي من اجل الارتقاء بمنظومة الدفاع المدني والتأكيد على أهميته في الجزائر رغم الغموض الذي لا يزال يحيط به لحد الآن والسبب الراجع إلى ذلك غياب نص قانوني واضح وصريح يتعلق بهذا المفهوم .

**قائمة المصادر والمراجع:**

**اولا: قائمة المصادر (باللغة العربية):**

**ا-الدستور:**

1-القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في7 ديسمبر سنة 1996 والذي يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، ج ر، العدد 14.

**ب-النصوص القانونية:**

2-الأمر 20/04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر وإدارة الكوارث الكبرى في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 84.

3-القانون 23/91 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الامن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، ج ر، العدد .63

4-المرسم الرئاسي رقم 91-488 المؤرخ في 21 ديسمر 1991 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، ج ر، العدد 66.

5-المرسوم رقم 129/64 المؤرخ في 15 افريل 1964 المتضمن التنظيم الإداري للحماية المدنية الجريدة الرسمية، العدد .39

6-المرسوم 85-231 المؤرخ في 5 أوت 1985 المحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع كوارث، كما يحدد كيفيات ذلك، الجريدة الرسمية، العدد 36.

7-المرسوم رقم 85-232 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بالوقاية ضد الكوارث، الجريدة الرسمية، العدد .36

8- المرسوم التنفيذي رقم 94 – 248 المؤرخ في 10 أوت 1994، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، العدد 53.

**ثانيا/ قائمة المراجع (باللغة العربية):**

**ج-الكتب:**

1-العميد بهيج بحليس، الدفاع المدني في خدمة المواطن، الطبعة 1، دار الكتاب اللبناني، المكتبة المدرسية، بيروت لبنان، السنة 1983.

**2**--صالح مهدي عماش، الدفاع المدني الشعبي، منشورات وزارة الثقافة، دار الحرية للطباعة ببغداد، الجمهورية العراقية، **1978**.

**د-الرسائل الجامعية:**

1-بلمداني علي، ممارسة الدولة للدفاع الوطني، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر -1، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، السنة 2012-2013.

2- بسعود بشير، اثر تطبيق المناجمنت على نجاعة إدارة الأزمة من خلال نشاطات الحماية المدنية، شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص : إدارة الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016-2017.

**ر-المقالات في المجلات:**

1-مي ماريو رينو، التشريع والتنظيم ودور القوات المسلحة في إطار التعاون العسكري المدني، مجلة مجلس الأمة، العدد 24 جانفي 2006، ص 21.

2-عبد الغني بشينية، لامية بن دادة، التعبئة العامة والتدخل أثناء الكوارث أشواط المعتبرة، سلسلة خاصة الجيش الوطني مسيرة وتاريخ، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، أول ماي الجزائر، الجمهورية الجزائرية، العدد 3، افريل 2013.

3-ب. بوعلام، ع، عبد المالك. مجلة الجيش، الفوج المتعدد المهام لهندسة القتال جاهزية دائمة، مؤسسة المنشورات العسكرية، شارع بشير عطار، أول ماي الجزائر، الجمهورية الجزائرية، العدد 590 سبتمبر 2012

4-سليم لمين، عبد الله مقران، مجلة الحماية المدنية، المقر الاجتماعي 5 شارع احمد قارة البارادو، حيدرة، العدد 08 سنة 2009،

**ز-المداخلات في الملتقيات والندوات.**

1-قاسم حجاج، التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية، **دراسة للشراكة** عسكري-مدني خلال فيضان واد مزاب سنة 2008.

2-نبيل مصطفى إبراهيم، الدفاع المدني وحماية حقوق الإنسان، ندوة علمية " قيم الحماية المدنية في المناهج العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، 2008/2/27.

**ك-الجرائـد ونشرات الأخبار التلفزية:**

1-مساهمة الدرك الوطني في الوقاية من وباء كورونا -ولاية بجاية -، قناة الجزائرية وان، أخبار الواحدة زوالا، 31 مارس 2020.

**هـ-الوثائق:**

1-خالد بن عبد العزيز الحرفش، جهود جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني، ورقة علمية مقدمة الى الملتقى العلمي الثاني للحماية

المدنية والدفاع المدني "استراتيجية واليات اتخاذ القرارات لدى قادة الحماية المدنية والدفاع المدني في حالات الطوارئ"، 3 مارس 2012.

2-محمد صالح العريني، عباس أبو شامة، مدى فاعلية التنسيق الامني لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث (دراسة ميدانية على ضباط الدفاع المدني – الشرطة) في منطقة القصيم، رسالة مقدمة اكتمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض، السنة 1431-1432.

3-الدكتور محمد بن علي كومان "الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب"، رسالة بمناسبة اليوم العالمي للحماية المدنية (الدفاع المدني)، 1 مارس 2002 .

**و-المقالات على مواقع الانترنت:**

1-اللواء احمد بوسطيلة، ملف شامل بخصوص الدرك الوطني الجزائري، منتدى اللمة الجزائرية، 2013، من الانترنت، الموقع www.4algeria.com

2-علي العقون، جريدة البلاد في تقرير لوكالة بلومبرغ الأمريكية : الجزائر سادس اكثر دولة في العالم من حيث عدد أفراد الشرطة نسخة محفوظة 04 مارس 2016 على موقع www.elbilad.net .

3-بلقاسم كتروسي، الجزائر في صدارة الدول التى تدقن تسير الأزمة، تصرف المتدخل في حالة حدوث الازمات عنوان لقاء نظمته محافظة الشرطة لولاية الجزائر، في إطار لقاء علمي نظمته محافظة الشرطة لولاية الجزائر يوم 19 جوان 2008 بمقر المجموعة الثامنة لوحدات الجمهورية للأمن، من الانترنت، الموقع، www.over.blog.com

4-مولاي. ع، بمركز القيادة والسيطرة للأمن الوطني، تطبيقات تكنولوجية لمواجهة الكوارث الطبيعية، يومية إخبارية الشرق، من الانترنت، الموقع الالكتروني، www.akhbarachark.dz

**ثالثا/ قائمة المراجع باللغة الفرنسية.**

**2 - Les lois :**

1-ordonnance n°59 -147 du 7 janvier 1959 portant organisation générale de la défense. Journal officiel du 10 janvier 1959.

2-Loi du 11 juillet 1938 sur organisation générale de la nation pour le temps de guerres, journal officiel du 13 juillet 1938 rectificative :( journal officiel des 14 et 24 juillet 1938).

**2- Les Articles**

1-JacqueIine Coste –Iascoux directrice de recherche au centre national de Ia recherche scientifique, centre d'études de Ia vie poIitique francais (CNRS/CEVIPOF).

**3- Sites Web**

1-Nayla bin rahal, Identification des victimes de catastrophes : la gendarmerie nationale construit sa propre expérience, Soud horizons, journal électronique ,04-05-2018, EPA Horizons, 20 rues de la liberté, site internet, www.soudhorizons.dz

2-Mordjane Chérif avec agences, La police algérienne est la 5ème meilleure au monde, selon Interpol Par La rédaction-algerie focus, journal interactif, 27 juin 2013, redaction@algerie-focus.info <redaction@algerie-focus.info